تعتبر المؤسسة المحور الرئيسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد وذلك بسبب أهميتها ومختلف الأدوار التي تلعبها في ميادين مختلفة، لذا سيتم دراسة مفهوم المؤسسة ومحيطها بنوعيه الخارجي والداخلي، وستتم دراسة تأثير المحيط على المؤسسة وتأثره بهذه الأخيرة.

1.1. مفهوم المؤسسة والمحيط

قد أعطيت عدة مفاهيم للمؤسسة سيتم التعرف على أهمها، كما سيتم التعرف على المحيط الذي تنشط به المؤسسة.

1.1.1. مفهوم المؤسسة

توجد مجموعة تعاريف للمؤسسة حسب عدد من المفكرين، والتي يمكن توضيحها في الآتي:

عرف كارل ماركس Karl Marx المؤسسة على أنها مكونة من عمال يعملون في نفس الوقت تحت إشراف أصحاب رؤوس الأموال في نفس المكان قصد إنتاج نوع معين من السلع.

يعرف م. بودين M. Baudin المؤسسة هي المكان الذي يتم فيه تنسيق عوامل الإنتاج مع العلم أن صاحب رأس المال هو المنسق الوحيد وهو الذي يشرف على كل الأعمال.

أما تروشي Truchy فعرف المؤسسة على أنها عبارة عن وحدة اقتصادية تجمع وتنسف العوامل الإنتاجية والمادية للنشاط الاقتصادي. إذ ركز في التعريف على الهدف الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة.

بينما ركول Rouquerol فأكد أن المؤسسة عبارة عن نظام أي مجموع عوامل متداخلة ومرتبطة بعضها البعض حسب النظام والهيكل والقواعد المطبقة التي تنجم عن علاقتها بالمتعاملين معها.

وقد عرف بروطون Breton المؤسسة بأنها عبارة عن شكل أو نظام اقتصادي ومالي مستقل يهدف إلى إنتاج السلع والخدمات قصد تسويقها.

وتتميز **المؤسسة** بعدة **خصائص**، من أهمها نذكر ما يلي:

- ✓ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
- ✓ القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- ✓ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يضمن لها تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- ✓ التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل؛
- ✓ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، وذلك عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو عن طريق التمويل المختلط؛
- ✓ لا بد أن تستجيب المؤسسة للتغيرات البيئية وتتماشى مع هذه التغيرات وتتكيف معها؛

- ✓ المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، إذ تساهم في الإنتاج وفي نمو الدخل الوطني.

2.1.1. مفهوم محيط المؤسسة

إن تطور المؤسسة مرهون بما قدرتها على الاستجابة لمحيطها وكذلك قدرتها على التكيف مع التغيرات الحاصلة في محيطها. فمحيط المؤسسة عبارة عن مجموعة متغيرات أو مجموعة من الفاعلين أو أصحاب المصالح الذين يؤثرون عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بتأثيرهم على طريقة عملها. فالعمل ضمن محيط متغير يستوجب تحقيق الانسجام بين المحيط الخارجي للمؤسسة ومحيطها الداخلي.

عند صياغة المؤسسة لسياستها الداخلية يتعين عليها الأخذ في الاعتبار الفرص والتهديدات الناتجة عن محيطها الخارجي، فقدرة بنائها لميزة تنافسية يتأثر بمتغيرات محيطها الخارجي، ويشمل المحيط الخارجي للمؤسسة على العوامل التالية:

- ✓ **العوامل السياسية والتشريعية:** وهو كل القوانين واللوائح التشريعية التي تبين السلطة السياسية وتنظم التجارة كالقانون التجاري وقانون الضرائب وقانون العمل، وقانون البيئة، وكل القوانين التي تحرص على ضمان مناخ سياسي مستقر والتي قد شجع نشاط المؤسسة أو تثبط أعمالها.
- ✓ **العوامل الاقتصادية:** وهي كل العوامل التي تؤثر على المؤسسات من خلال أسعار الفائدة، والتضخم وسعر الصرف، والسياسة المالية وتقلبات الأسعار ... الخ.
- ✓ **العوامل التكنولوجية:** إن التكنولوجيا الجديدة تسرع العملية الإنتاجية بالإضافة إلى أنها تسمح بخلق منتجات جديدة وظهور حاجات جديدة بالمجتمع، لذا لا يوجد أي مؤشر في السوق يدفع لدراسة الضغوط الناتجة عن التغير التكنولوجي لأن هذا الأخير يؤدي إلى توليد أسواق جديدة.

ولتسهيل دراسة المحيط الخارجي يقسم إلى محيط خارجي جزئي ويشمل الموردين والعملاء والمنافسين الحاليين والمحتملين، بالإضافة إلى المؤسسات التي تنتج منتجات بديلة وأصحاب المصالح الآخرين. أما المحيط الخارجي الكلي فيشمل كل العوامل والاتجاهات التي تحدث في المجتمع، وهذه التغيرات لا تكون ناتجة عن بقية المؤسسات الأخرى، إذ يكون تأثير هذه العوامل كبير جدا على المؤسسة. إن دراسة المحيط الخارجي للمؤسسة يتم وفق مراحل هي: تحليل البيئة التنافسية؛ توقع الفوائد من التحليل؛ تحليل تأثير المحيط الكلي؛ توقع تطور المحيط الخارجي.

أما المحيط الداخلي للمؤسسة فهو عبارة تنظيم المؤسسة وعادة ما يكون له آثار مباشرة ومحددة على المؤسسة. إذ يهتم أصحاب المصالح بالمؤسسة بدراسة هذا المحيط عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف والتعرف على مدى قدرة المؤسسة في الاستفادة من الفرص المتاحة لها وتجنب التهديدات التي يفرضها المحيط الخارجي. فدراسة المحيط الداخلي قد يتم من خلال دراسة الموارد المتاحة للمؤسسة باستخدام نظرية تخصيص الموارد، أو عن طريق تحليل المحيط حسب الوظائف التنفيذية للمؤسسة.

إن الاهتمام بدراسة محيط المؤسسة ناتج عن عدم التأكد البيئي والذي يمكن قياسه من خلال بعدين: البعد الأول هو درجة التعقيد أي مدى تعدد العوامل التي تتعامل معها المؤسسة ومدى تجانسها؛ أما البعد الثاني فهو درجة عدم الاستقرار البيئي والذي يعني التغير في العوامل المؤثرة على المؤسسة. والشكل رقم (1.1) يوضح أربع درجات من عدم التأكد البيئي.

الشكل رقم (1.1): درجات عدم التأكد البيئي

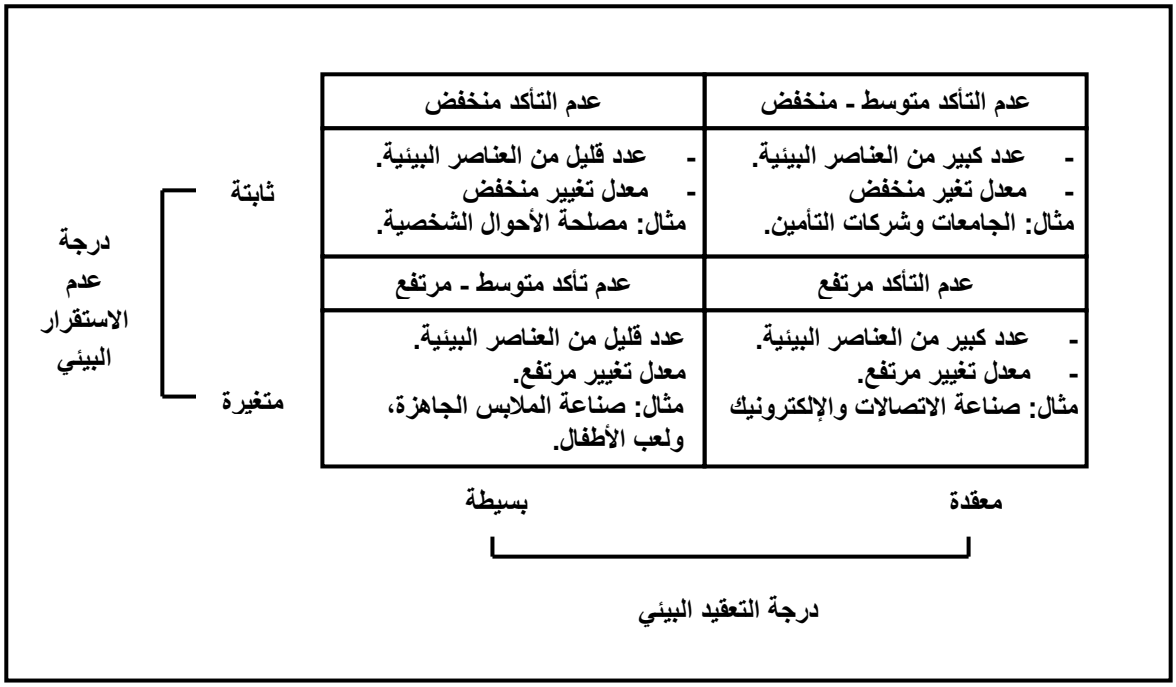

2.1. تأثير التحولات في المحيط الخارجي على المؤسسة

يمكن من خلال النقاط التالية توضيح تأثير بعض متغيرات المحيط الخارجي على المؤسسة:

1.2.1.العامل الجغرافي: إن اختيار الموقع الجغرافي للمؤسسة يلعب دور كبير وذلك لنوعية المنطقة من حيث المكان والمناخ، فهل المنطقة تطل على ساحل البحر وهل هي منطقة إستراتيجية بالنسبة للمؤسسة، أم أن المنطقة نائية ولا تتوفر على مقومات تساعد على تطور المؤسسة، بالإضافة إلى هذا فللإنسان تأثير على المنطقة الجغرافية من خلال اهتمامه بالتقدم التكنولوجي مما يؤدي إلى تحسين محيط المؤسسة عن طريق قيامه بتوفير المتطلبات الضرورية لعملية التحسين؛

2.2.1. العمل الديموغرافي: العنصر البشري هو محور النشاط الاقتصادي فهو المبدع والمفكر الذي تنتج ويسير الآلة. إذ يختلف هذا المورد من دولة لأخرى وذلك حسب السن والمستوى الثقافي، فالمؤسسة تحتاج إلى العنصر الديموغرافي الذي يتميز بصفات تجعل المؤسسة في وضعية جيدة، ومن بين هذه الصفات أن يكون المجتمع يتمتع

بمعدل سن يساعد الإنتاج كوفرة الشباب وروح المبادرة وحب المسؤولية وممارستها بكيفية جيدة وروح الإبداع والتنافس والتآلف والتنظيم وتطوير الأفكار بما يتماشى مع متطلبات العصر؛

3.2.1.العامل الخاص بالنقل ووسائله: تحتاج المؤسسة في نشاطها لتحرك وذلك للقيام بوظائفها في عملية التموين وعملية التسويق، وهذه الوظائف تحتاج إلى وسائل النقل وطرق، فهذه الوسائل تعتبر الشرايين الضرورية والتي تحدد عملية تأسيس المؤسسة. فالطرق المعبدة والموانئ وإنشاء السكك الحديدية وبناء المطارات يزيد في إنشاء المؤسسات، إذ يلعب هذا العامل دورا هاما في السير العادي للمؤسسة؛

4.2.1.العامل السياسي والقانوني: يلعب الجو السياسي دور هام في توجيه المؤسسة ففي النظام الرأسمالي يسود فيه جو مسؤولية المؤسسة في تحمل الأخطار وحرة في اتخاذ قراراتها، أما بالنظام الاشتراكي فتسيير المؤسسة يعتمد على تخطيط الاقتصاد على المستوى الكلي أي أنها خاضعة إلى قرارات فوقية أثناء قيامها بأنشطتها. كما أن المؤسسة تتأثر بقوانين النظام إذ تتأثر بقوانين التشريعية للعمل والنقابات والقوانين الجبائية التي تؤثر على سياسة تأسيس المؤسسة؛

5.2.1.العامل العلمي والتقني: إذ يلعب هذا العامل دورا هاما في مردودية المؤسسة وذلك عن طريق تطوير المورد البشري باستفادته من البحوث العلمية، ومكننة وسائل الإنتاج بالآلات الحديثة التي توفر الجودة وتساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج.

3.1. تأثير المؤسسة في المحيط

علاقة المؤسسة بمحيطها هي علاقة ذات اتجاهين، إذ تتأثر المؤسسة بمحيطها وتؤثر فيه، ويمكن شرح تأثير نوعين رئيسيين من التأثير الذي تمارسه المؤسسة على محيطها هما: الآثار الاجتماعية، والآثار الاقتصادية.

1.3.1. الآثار الاجتماعية

للمؤسسة آثار اجتماعية على المحيط منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، ويختلف هذا التأثير حسب النظام الاقتصادي المطبق وكذلك باختلاف حجم المؤسسة ووزنها الاقتصادي والمالي في المجتمع، إذ تؤثر على المجالات التالية:

1.1.3.1.توفير الشغل: إنشاء المؤسسات يعمل على توفير مناصب العمل ويزيد عددها أو ينقص تبعا لحجمها، وبالحيز الزمني الذي توجد فيه، إذ تسمح بامتصاص البطالة من المجتمع، إلا أن التكنولوجيا المستعملة فيها لها دور هام في تحديد العمالة؛

2.1.3.1.التأثير على الأجور: للمؤسسات الهامة دور في تحديد الأجور، فبقوة المؤسسة ووزنها المالي تقوم برفع أجورها، خاصة عند محاولة استقطابها للموارد البشرية إلى مكان تقل فيه هذه الأخيرة، فيكون لذلك أثر غير مباشر

على الأجور في المؤسسات الباقية لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، كما تنجح المؤسسات المعنية غالبا في جلب العمال من قطاعات أخرى.

3.1.3.1.تغيير نمط المعيشة: إن ظهور مؤسسات في جهات معينة من نفس البلد، أو في بلدان معينة يؤدي إلى انفصال السكان الذين يستعملون فيها، عن نمط حياتهم السابقة، حيث تفرض عليهم المؤسسات الجديدة نظم معينة من وقت العمل ووقت الراحة، وما ينتجه من طرق عيش، وكذلك التغير في عاداتهم؛

4.1.3.1.التأثير على الاستهلاك: إن سياسة البيع التي تتبعها المؤسسة تؤثر على استهلاك المجتمع كما ونوعا، فبزيادة المبيعات وتنوعها تشتد المنافسة، وبالتالي انخفاض الأسعار مع التنوع في السلع المعروضة، وهذا يفيد الطبقة العاملة خاصة، مما يزيد من إمكانية استهلاكها ورفاهيتها، كما أن المؤسسة تؤثر على الأنماط الاستهلاكية من خلال سياسة الترويج باستخدام المزيج المناسب حسب خصائص السوق المستهدف؛

5.1.3.1.التأثير على البطالة: زيادة المؤسسات يمتص البطالة، إلا أنه يمكن أن تظهر الحالة العكسية عند تصفية المؤسسة التي تتم في حالة إفلاسها، مما يؤدي إلى تسريح العمال، وهذا ما يزيد عدد البطالين. كما أن التطور التقني المستمر يؤدي في أغلب الأحيان إلى تسريح هؤلاء.

2.3.1. الآثار الاقتصادية العامة

للمؤسسة دور هام في تغيير النشاط الاقتصادي لأنها أحد أهم الأعوان الاقتصاديين، ويمكن توضيح أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن المؤسسة في النقاط التالية:

1.2.3.1.دفع عجلة التعمير: إن بروز مؤسسات في مناطق ريفية أو في أماكن تتميز بتأخر عمراني، تعمل على التعمير وذلك بإنشاء مساكن لعمالها، وإعدادها للطرق والمرافق العامة، إذ يتم إنشاء المدارس والمستشفيات، وقد يؤدي ذلك إلى ظهور تجمعات سكنية أو مدن جديدة؛

2.2.3.1.ظهور منشآت تجارية: إن زيادة عدد السكان في منطقة أو مدينة، وهو ما ينتجه ظهور مؤسسة أو مؤسسات اقتصادية جديدة، يجعل من الضروري القيام بإعداد منشآت تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال الجدد ويتبعها مختلف مرافق الحياة الضرورية؛

3.2.3.1.التأثير على التكامل الاقتصادي: تحتاج الصناعة الثقيلة خاصة الميكانيكية منها إلى عدة منتجات وسيطة، أو نصف مصنعة ومكملة بعضها البعض، لهذا فإن غالبا ما يتم صناعة هذه المنتجات أو القطع في مؤسسات مختلفة، وكلها يخدم أو يصب لدى مؤسسة تقوم باستعمال هذه القطع في إنتاج منتجات تتكفل بتسويقها فيما بعد؛

4.2.3.1.التأثير على الأسعار: بنفس الطريقة التي تؤثر بها المؤسسات على الأجور، فإنها تقوم بالتأثير على أسعار المنتجات، ويظهر هذا الأثر خاصة في المنتجات المتكاملة، وينتج من هذا عدة مزايا اقتصادية واجتماعية.